حزب التقدم و الاشتراكية
ⵓⵔⵜⵉ ⵏ ⵜⵇⴷⵎ ⴰ ⵜⵉⵙⵙⵓⵔⴰⵏ
Parti du Progrès et du Socialisme

الرباط، في 24 مارس 2025

إلى السيدة لطيفة أخرباش المحترمة

رئيسة الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري

الموضوع: شكاية في شأن خرق الحكومة لقواعد مؤطرة للاتصال السمعي البصري على قناة دوزيم

السيدة الرئيسة المحترمة؛

بناءً على مقتضيات الظهير الشريف 1.02.212 القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ولا سيما البنود 08 و11 و13 و14 و15 و16 من المادة الثالثة ضمن الفصل الأول المتعلق باختصاصات الهيئة؛ والمادة الرابعة منه التي تُتيح إمكانية رفع المنظمات السياسية شكاياتٍ تتعلق بخرقِ أجهزة الاتصال السمعي البصري للقوانين والأنظمة المطبقة على القطاع أمام المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري؛ والمادة 22 التي تتيح إمكانية تحديد قواعد لسدِّ أي فراغٍ تشريعي أو تنظيمي محتمل؛

يشرفني، باسم حزب التقدم والاشتراكية، المصطفِّ راهناً ضمن المعارضة المؤسساتية التي خولها دستور المملكة المغربية حقوقاً واضحة، أن أتقدم أمامكم بهذه الشكاية المرتبطة بخرق السلطة الحكومية والقناة الثانية دوزيم للقواعد المتصلة بالحياد السياسي، وبتوظيف عناصر من المشترك الوطني في الدعاية ذات الطابع الانتخابوي، وكذا بشبهات توظيف المال العمومي في إنتاج وتسويق فيديو ترويجي يسعى نحو الترجيح التواصلي، باستعمال وسائل عمومية، لكفة الأغلبية على صوت المعارضة.

ذلك أنه يُبثُّ على القناة الثانية دوزيم، وأيضا على شبكة الأنترنيت، فيديو دعائي، تحت عنوان "إنجازات حكومية كبيرة تمَّ إنجازها من أجل الوصول للمغرب للي بغيناه سنة 2030 ومازال طموحنا أكبر". وهو فيديو يخلط بشكلٍ مقصود ومُضَلِّل بين مفهوم (concept) الفيديو المؤسساتي الموجَّه لخدمة قضية من قضايا الصالح العام، وبين مفهوم الإشهار الترويجي.

وتبدأ هذه المادة السمعية البصرية، التي مدتها نحو دقيقتين و20 ثانية، بالإشارة إلى منجز المنتخب الوطني لكرة القدم في مونديال 2022، وتنتهي بصورة ثابتة ترمز لشعار المملكة المغربية. ويتخللها خلطٌ ملتبس بشكلٍ إرادي لكل ذلك مع الحصيلة الحكومية التي لها إطارُها الخاص لتقديمها ومناقشتها والترافع السياسي عليها وفق قواعد التنافس الشريف والنزيه والمتكافئ، لا سيما وأن الفيديو يروّجُ لما سُمّيَ "منجزات حكومية" تحتمل في الواقع تبايُنَ واختلاف التقدير السياسي، بشأن مدى تحقُّقها وتقييم نجاعة تفعيلها، بين المعارضة والأغلبية، إذ نراها من موقعنا "منجزات

حكومية وهمية" بالنظر إلى ما ينطوي عليه تفعيلُها من اختلالاتٍ كبيرة، بشهادة مؤسسات وطنية رسمية مستقلة (إصلاح التعليم؛ دعم السكن؛ برنامج فرصة؛ الدعم الاجتماعي المباشر؛ التأمين الإجباري عن المرض).

إن هذا الفيديو يتضمن إحالاتٍ توظيفية على رموز ودلالات للمشترك الوطني الذي لا يقبلُ الاستغلال السياسوي بطعم الدعاية الانتخابوية المغلَّفَة. كما أنه فيديو ينطوي على دعوة مُبَطَّنَة إلى الجمهور لتمرير فكرة الاستمرار في الحكومة، أي الفوز في الانتخابات المقبلة، تحت غطاء الطموح نحو قيادة حكومة مونديال 2030. وبالتالي فإنه مادة تُوظف عناصر وثوابت تنتمي إلى حقل المشترك الوطني والشعور الجمْعي للمغاربة، لكن بخلفيات الاستمالة الانتخابوية التي لا تخفى طبيعتها السياسوية والفئوية الحزبية.

فالفيديو المذكور مُوجَّهٌ دعائيا للاستهلاك الداخلي السياسوي المحض، وليس لترويج مؤهلات بلادنا خارجيا مثلاً، ولا لتوجيه انتباه العموم إلى مسألة مجتمعية أو مصلحةٍ عامة تتطلب التحسيس أو التعبئة.

لذلك، ندعوكم، السيدة الرئيسة المحترمة، وفق اختصاصاتكم القانونية، إلى تحريك آليات الهيئة بغرض التحقق من مدى تقيُّدِ هذا الفيديو، من حيث مضامينه، مع القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، ولا سيما مع المقتضيات والمواد المتعلقة بالإشهار غير المعلن؛ والإشهار الممنوع ذي الطابع السياسي؛ والإشهار المتضمن لمزاعم مغلوطة من شأنها أن تُوقِعَ المستهلك في الخطأ؛ ومع الإلزام بكون المنتوجات السمعية البصرية يجب أن تحافظ على الطابع التعددي لتيارات الرأي بمعزل عن أي ضغط سياسي أو إيديولوجي أو اقتصادي؛ وأيضا مع إلزام القطاع العمومي وكل متعهدي الاتصال السمعي البصري بأن يقدموا مواد متعددة المصادر وصادقة ونزيهة ومتوازنة ودقيقة، بحيادية وموضوعية دون تفضيل أي حزبٍ سياسي؛ وأيضاً مع المقتضيات التي تمنع أن يكون بث البرامج يُمجِّدُ مجموعاتٍ ذات مصالح سياسية.

كما نرجو منكم، السيدة الرئيسة المحترمة، أن تعملوا على التحقق من مدى انسجام هذا الفيديو، من حيث إنتاجه وتسويقه على قناة دوزيم العمومية، مع المقتضيات التي تنص على أنه يتولى القطاع السمعي البصري العمومي، في إطار المصلحة العامة، مهام الخدمة العمومية، في إطار التعددية واحترام دفاتر التحملات والالتزام بمعايير الشفافية والتنافسية والمسؤولية والمحاسبة.

ونأمل، كذلك من خلال هذه الشكاية، في أن تحرصوا على التحقق الدقيق من مدى احترام بث هذا الفيديو و إنتاجه لمقتضيات المرسوم 02.15.1518 بنشر دفتر تحملات الشركة الوطنية للاتصال السمعي البصري العمومي صورياد القناة الثانية، الملزمة بمبادئ وأخلاقيات، من أبرزها ضمان التعددية والموضوعية والحياد، مع ضرورة وضع معايير بث وفرز الوصلات والإعلانات الإشهارية، ومنع بث إعلانات إشهارية لفائدة أحزاب سياسية.

وأيضاً، ندعوكم، السيدة الرئيسة المحترمة، إلى البحث والتحقق من مصدر تمويل إنتاج هذا العمل الدعائي الانتخابوي، وعلاقة ذلك بالمال العام؛ ومن طبيعة الأطراف التعاقدية التي تدخلت في إنتاج هذه المادة السمعية البصرية؛ ومن مدى تلاؤمها مع مقتضيات دفاتر التحملات؛ ومن مصادر المقابِلِ المالي لكُلفة تسويق هذا الفيديو ودعم ترويجه سواء في قطب الإعلام العمومي أو في مو اقع الأنترنيت.

وفي انتظار تفاعلكم وجو ابكم، تقبلوا، السيدة الرئيسة، خالص عبارات التقدير والاحترام.

محمد نبيل بنعبد الله

الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية